



PROVISIONAL

A/PV.2260
8 October 1974

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والعشرون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الألفين والمائتين والسنتين
المنعقدة بالمقر بنيويورك

يوم الثلاثاء ٨ من تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٤

الساعة ١٠ / ٣٠

(الفيليبين)

السيد انجليز

الرئيس

(نائب الرئيس)

— مواصلة المناقشة العامة (٩)

القيت الكلمات من :

السيد أو لوين (بورما) و السيد مكي (عمان)
السيد غورينوفيتش (بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية) والسيد بوجا (هنغاريا)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات المطبوعة أصلاً باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية
للکلمات المطبوعة باللغات الأخرى . وستوزع النصوص النهائية في أقرب وقت ممكن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية ، كما ينبغي إرسالها بأربع

نسخ خلال ثلاثة أيام عمل إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمر

Chief of Official Records Editing Section, Department of Conference Services,

Room LX-2332 مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

وحيث أن هذا المحضر وزع في ٧ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤ فان التاريخ النهائي

لقبول التصحيحات سيكون في ١٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤ .

فيرجى من الوفود أن تتقيد بهذه المهلة تقيداً تاماً تيسيراً لانجاز العمل .

74-70143/A

البنـد (٩)

مواصلة المناقشة العامة .

السيد / أولوين (بورما) (النلمة بالانجليزية) : انه ليسعدني أن أتقدم لكم باسم وفدى بالتهنئة الصادقة لانتخابكم لرئاسة الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة ، واننا لسعداء بالشرف الذى أوكل لكم شخصيا ، ولبلدكم جمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية ، واننا نود أن نؤكد لكم تعارونا الكامل معكم في قيامكم بممارسة المسؤوليات التي تتطلبها مهمتكم الخاصة . ان وفدى يود أيضا أن ينتهز هذه الفرصة لكي يحبر عن تقديره الصادق للسيد ليولود وبنيتس علي خدماته الجليلة التي قدمها للجمعية العامة ، بوصفة رئيسا للدورة الثامنة والعشرين . وباسم وفد بورما ، يسعدني أيضا أن أتقدم بالتهناني الصادقة ، وأن أرحب صادقا بوفود بنغالاديش ، وغرينادا ، وغينيا بيساو . ان قبول هذه الدول الثلاثة الجديدة في عضوية الأمم المتحدة سوف يساهم دون أى شك في تقوية المنظمة العالمية ، واننا لسعداء جدا بفكرة التعاون مع هذه الدول الأعضاء لخدمة أهداف الأمم المتحدة . ان الموقف الدولي الراهن يتميز اليوم بمشاغل هادة تجاه المشاكل الاقتصادية والاجتماعية . وان هذه المشاكل تدعو الدول لاعادة النظر في العلاقات القديمة ليس في المجال الاقتصادي فحسب بل أيضا في المجال السياسي . وان هذه المشاكل قد أظهرت للأمم أيضا أكثر من أى وقت مضى ، أنه ليس من الممكن التفكير في حل المشاكل الدولية الا بتحقيق التعاون الدولي ، وأن يتم التفكير في تحقيق هذا التعاون باعتباره هدفا من أهداف الأمم المتحدة . ويبدو لوفد بورما أن هذا التعاون الدولي يفترض احترام مبدأ المساواه ، وحق تقرير المصير لجميع الدول ، وتحقيق مزيد من الديمقراطية في العلاقات الدولية . من واقع التجربة والخبرة في العشرين عاما الماضية ، نستطيع أن نؤكد أيضا أن التهديد أو اللجوء للقوة في العلاقات الدولية انما يعوق تحقيق هذا الهدف ، واذا كانت الأمم تريد أن تعيش في ظل سلام ، وفي ظل صداقة ، ومواصلة التقدم كما حددته لنفسها فمن الضروري علي جميع الدول أن تحترم مبدأ عدم التدخل في شئون الغير ، سواء

في الشؤون الداخلية أو الخارجية للآخرين . ان هذه التجربة لتؤكد أيضا ضرورة بذل الجهود المستمرة لتسوية الخلافات الدولية بالأساليب السلمية ، دون أن نعرض للخطر السلام والأمن الدوليين وأيضا العدالة .

وفيما يتعلق بالسلام الدولي ، فمما يثير القلق أنه بالرغم من وجود اتجاه نحو الاسترخاء والمفاوضات لتسوية الخلافات الدولية ، الا أنه لاتزال هناك بعض التوترات ، بل أيضا بعض الصراعات المسلحة بين مختلف الدول . ومع ذلك فان وفد بورما ليسعدده ، أن يلاحظ ما حدث مؤخرا من أن هناك بعض الدلائل تدل علي تفكير أكثر ايجابية من قبل بعض الدول المعنية تجاه هذه الصراعات ، واننا لنأمل أن يتأكد هذا الموقف الملائم جدا مستقبلا ، ومع ذلك فاننا ندرك أن حل مثل هذه الصراعات يجب أن يصدر عن الأطراف المعنية مباشرة ، وبهذا الشأن فان وفد بورما يلاحظ بارتياح بالغ أن البلاد المعرضة للتدخل الخارجي قد أوضحت بمزيد من الوضوح عزمها علي حماية حقها في تقرير المصير . ولا شك أن هذا يقلل من فرص التدخل الأجنبي في المسائل التي تدخل أساسا في اطار التشريع الداخلي للدول .

أود الآن أن أتحدث باختصار عن مشكلة الاستعمار ، والتمييز العنصرى . واننا لسعداء حقا لأن النظام الجديد في البرتغال قد اعترف بحقوق شعوب هذه الأراضي غير المستقلة فسي تقرير مصيرها ، ولقد منح الاستقلال لغينيا بيساو ، ومهد أيضا الطريق أمام استقلال موزامبيق وأنغولا . ان وفد بورما ليأمل صادقا في أن « هذا الاتجاه الهام ، سوف يساهم بصورة سريعة في انهاء مساوىء الاستعمار والتمييز العنصرى في أفريقيا .

اننا نعيش في عهد من التغييرات السريعة والأزمات العميقة . ان الحياة في داخل المجتمع الدولي تتطور بطريقة تدريجية ، وكثيرا ماتكون القواعد القديمة غير متمشية مع أوضاعنا اليوم ، واننا لسعداء أنه وفقا للمادة الثالثة عشر من الميثاق ، فان الأمم المتحدة تخصص مزيدا من الجهود لتقنين القانون الدولي ولتصنيفه ولتطويره تدريجيا ، واننا لنفكر هنا في المؤتمر القادم لاعادة النظر في قانون البحار .

ان المؤتمر الثالث للأمم المتحدة ، حول قانون البحار قد وصف بحق ، بأنه المؤتمر الدولي الأكثر أهمية الذى يعقد في ظل المنظمة العالمية . ان مثل هذه الأهمية قد أوليت لهذا المؤتمر ليس فحسب بسبب العدد الذى لم يسبق له مثيل للدول التي اشتركت فيه ، بل أيضا لأنه يتمتع باعتراف عالمي اجماعي ، فقد تم الاعتراف علي أنه في ظل هذا العالم حيث تقل وتتضاءل الثروات ، وبتزايد السكان فان البحار تنطوى علي آخر الموارد الطبيعية التي يمكن أن تضمن البقاء علي قيد الحياة . وان المهمة الرئيسية لهذا المؤتمر ، والتوصل لوضع قانون جديد يضمن التوزيع العادل ، والنزاهة بين مختلف الأمم لهذه الموارد . ان نجاح هذا المؤتمر لا ينطوى فحسب علي أهمية مباشرة بالنسبة لكافة الأمم ، بل أنه يؤثر علي حياة السكان ، وعلي رفاهيتها طوال الأجيال القادمة . ان المهمة التي تهدف الي ايجاد قانون جديد للبحار ، وتحديد حقوق والتزامات الدول حول البحار انما هي مهمة صعبة جدا ومعقدة ، وتتطلب المزيد من الوقت ، ومن جهة أخرى فان الضغط ، والحقائق السياسية والاقتصادية ، والتكنولوجية في هذا العالم الذى يتغير بسرعة يجعل من الضروري علي المجتمع الدولي أن يصل في أقرب فرصة ممكنة الي الاتفاق حول ايجاد نظام قانوني عادل حول استخدام البحار ، ان عواقب المماطلة ستكون خطيرة ، وقد تسيء لمثل هذه الجهود لاجاد هذا النظام الدولي .

ان التدهور السريع للموقف الدولي في العالم أثناء العام الماضي تسبب في ايجاد مشاغل كبيرة علي مسن الأحداث الدولية ، وقد أتى بالمشاغل الاقتصادية في المقام الأول ، من مشاغل العالم ، ان الأحداث الأخيرة أثبتت أن النظام الاقتصادي الدولي يركز علي الاعتماد المتبادل بين الدول ، وأنه اذا ما تجاهلنا هذه الحقيقة فسوف نتعرض للخطر . ان أزمة الطاقة التي لاتزال بعيدة عن الحل تنطوي علي شيء مثير فما من شك أن مصالح الدول المنتجة ، والمستهلكة سوف تتصادم ، الا أنه يجب أن تتم المصالحة بين هذه المصالح في ظل التفهم والحل الوسط من كل جانب . واذا ما فشلت محاولات الاصلاح فان هذا سوف يسفر عن عدم الاستقرار في الوضع الاقتصادي فضلا عن الصعاب التي يمكن أن تفرض علي المجتمع الدولي بأسره .

أما عن التضخم الذي يسود العالم . فانه ينطوي علي مثل آخر من الاعتماد المتبادل ، ففي ظل العالم الحديث ، ونظامه الاقتصادي المعقد فقد أصبح من المستحيل علي أي بلد أن يعزل نفسه عن المشاكل الاقتصادية القادمة من البلاد الأخرى . ذلك أن احدى المشاكل الاقتصادية ، وهي مشكلة أحيطت بدعاية كبرى خلال الآونة الأخيرة ، واتخذت أبعادا عالمية ، وهي مشكلة التضخم ، ونظرا للسهولة النسبية التي تنتقل بها حركة التضخم من بلد لآخر ، فانه ليس من الغريب أن تصبح هذه المشكلة مشكلة دولية . ان خطورة الأزمات القائمة قد اعترف بها الجميع ، ويفهم الآن بشكل متزايد أنه يتعين اكمال الاجراءات الدولية ، والقومية بالتعاون الدولي لمكافحة التضخم بشكل متضافر .

وبينما نجد أن التعاون الدولي يضمن مكافحة التضخم بشكل مشر . فاننا نعتقد أن النظام النقدي الدولي السليم سيساعد علي حل المشكلة ، وعلي أساس التقرير النهائي للجنة المشيرين فقد تم التوصل الي اتفاق معقول حول الاصلاح النقدي الدولي بما في ذلك الاتفاق حول تقدير القيمة التي يجب أن تؤخذ حول الحقوق الخاصة علي أساس الستة عشر عمله في العالم .

ان اللقاءات الدولية لصندوق النقد الدولي الذي عقد أخيرا في واشنطن قد وافقت علي التعديلات التي يجب أن تدخل علي مواد الاتفاق بهدف تحسين واصلاح موازين المدفوعات ، وقد قررت اتخاذ بعض الاجراءات لتعميم أسعار النقد وضمن الاستقرار في الدول النامية ، وذلك علي شكل اعطاء مزيد من التسهيلات في التمويل وفيما يتعلق بالبتترول ، فقد اتخذت الاجراءات

بالنسبة لتسهيل عملية الدفع ، ومع هذا فلا تزال هناك بعض المسائل الأساسية التي يجب أن تحل مثل استعادة سعر الصرف ، وتسهيل نظم الدفع الدولية ، ومما لا شك فيه أن هذه المسائل الأساسية إذا ماتم حلها في ظل التعاون الدولي الوثيق فان هذا سوف يمنع العالم من التحول الي أقسام وكتل تجارية متنافسة ، الأمر الذى يؤدي الي نتائج غير مؤيدة .

ان المشكلة المرتبطة بالتضخم والأزمات المادية ، ونقص المواد الخام اللازمة انما تخلق صعب ، ومشاكل في جميع أنحاء العالم ، وبصفة خاصة بالنسبة للبلاد النامية ، وكان يمكن أن يتوقع ذلك حيث أن الدول النامية بنظمها الاقتصادية الضعيفة أصبحت أكثر تعرضا للخطر وللظروف السيئة ، وبالنسبة لارتفاع أسعار المواد الغذائية ، وبالنسبة لارتفاع الأسعار المتزايد الذى اضطرت هذه البلاد لدفعه للحصول علي المواد المصنعة ، ونصف المصنعة ، والمعدات ، وقطع الغيار فقد أدى كل هذا الي صعاب خطيرة لهذه الدول . ومن المؤكد أن هذه البلاد تواجه الآن مشاكل خطيرة تضطر خلالها لأن تخصص جزءا كبيرا من مواردها لدفع أثمان احتياجاتها الأولية ، ومن هنا فان الأهداف طويلة المدى أصبحت صعبة التنفيذ ، وقد عانت من ذلك حركة التنمية .

ويتعين علي المجتمع الدولي الآن أن يواجه هذه المواقف ، وتطبيق أهم قرارات الأمم المتحدة حول التنمية الاقتصادية الدولية والتعاون الدولي . وهي القرارات التي اتخذت بعد مناقشات عنيفة ، وبعد مفاوضات طويلة ، الا أن غالبية الدول قد نسيت هذه القرارات ، وكذلك فان الآمال قد نسيت ، وهي الآمال التي ركزت علي الاستراتيجية الدولية للتنمية للعقد الثاني ، الذي سمعنا عنه كثيرا .

وكانت هناك امكانيات لتبادل وجهات النظر والمعلومات ، ومواصلة التعاون الدولي حول السكان ، والأغذية ، أثناء المؤتمر الدولي للسكان الذي عقد مؤخرا في بوخارست . ان المؤتمر المقبل للتغذية في روما سوف يتيح فرصة جديدة لدراسة وحل كافة المظاهر طويلة وقصيرة الأجل لمشاكل التغذية العالمية . ان المقترحات البناءة سوف تأتي دون شك من هذا المؤتمر قد تشكل أساسا وقاعدة للتعاون الدولي المتزايد في هذا المجال .

ان الاقتصاد الدولي الآن في مفترق الطرق . ان الأحداث الأخيرة ، وكذلك الظروف والعلاقات الجديدة ، ستؤكد وتحدد قواعد هذه العلاقات الدولية وأسسها . ان مايفرض نفسه علينا الآن هو أن يستبدل هذا النظام بنظام اقتصادي عالمي جديد أكثر ملاءمة للظروف الحالية ، وأكثر عدالة بحيث يسمح باخفاء طباع جديد ، ومعني جديد للمسؤوليات ، ولروح التعاون بما يخدم مصلحة الجميع . واننا لنؤمن بأن التوصيات الواردة في القرارات التي أصدرتها الدورة السادسة الخاصة للجمعية العامة التي عقدت مؤخرا ، يمكنها أن تساهم كثيرا في ايجاد هذا النظام الاقتصادي العالمي الجديد . ومن هنا فاننا نود أن نذكر تأكيدنا بتأييد المبادئ الواردة في البيان الصادر بشأن ايجاد نظام اقتصادي جديد والذي اتخذ أثناء الدورة الخاصة ، والتي تشجع تطبيق الأحكام الواردة في برنامج العمل ، وذلك تحقيقا لهذا النظام الجديد .

قد لا يكون من المبالغة أن نقول أن الأمم المتحدة توجد الآن في مرحلة جديدة ، وهامة من تطورها ، ومن الموضوعات التي ستتكرر أمامنا هو الدور المتزايد الذي يجب حتما علي المنظمة أن تلعبه في انشاء نظام اقتصادي دولي جديد ، يقوم علي مبادئ تقرير المصير ، والمساواة بين

مختلف الدول . ونظرا لمتطلبات الأزمة الاقتصادية الدولية ، والضيق المتزايد الذي تشعـر به الدول ، فان المجتمع الدولي قد اكتشف مرة أخرى أن الأمم المتحدة هي المحفل العالمي الوحيد الذي يجب أن نبـحث في ظلـه عن الحلول الملائمة .

ان الموضوع الدولي الهام اليوم هو الاعتماد المتبادل بين مختلف الدول ، والمشاركة العالمية في ايجاد الحلول . ويجري الآن الحديث حول تجديد الحوار ، والمفاوضات بين مختلف البلاد الضعيفة اقتصاديا التي تشكل غالبية الدول ، من جهة أخرى بين مختلف الدول القليلة الصناعية . وقد أصبح من الواضح بشكل متزايد أن العالم المعاصر يتطلب من جميع الأمم أن تتصالح في الخلافات فيما بينها لاتخاذ موقف موحد نـمـانا لحل المشاكل العالمية المتزايدة ، وذلك عن طريق الأمم المتحدة . ويشير كل ذلك الي أن قيمة الأمم المتحدة تزداد مع الوقت ، وأن الأمم المتحدة قد اكتسبت حياة جديدة ، وأصبحت الآن تحدد لنفسها طريقا جديدا يـقـوم علي التعاون الدولي سـمـيا للسلام والتقدم . ان فهم ذلك يشكل التحدي الذي يجب أن تواجهه الأمم المتحدة .

السيد / مكي (عمان) : قبل أن أبدأ كلمتي ، أرجو أن تسمحوا لي بتقديم حـزـن وألم حكومة عمان الي شعبي وحكومي هندوراس ، وبيرو علي الكارثة التي ألمت بشعب هـذـين البلدين مؤخرا .

أرجو أن تسمحوا لي بأن أعرب باسم حكومة سلطنة عمان عن تـهـانـيها القلبية لكم ، وعن رضائنا التام لاختياركم رئيسا للجمعية العامة خلال الدورة التاسعة والعشرين ، ان هـذـه السنوات الطويل من الخبرة التي اكتسبتموها بحكم توليكم منصب وزير الخارجية للجزائر الشقيق ، ستكون من دون شك محل تقدير كبير من قبل الزملاء أعضاء الوفود . واني لأنتهز هذه الفرصة لأؤكد لكم دعم ، وتعاون وفدي التامين أثناء قيامكم بتنفيذ واجباتكم .

كما أود أن اغتنم هذه الفرصة أيضا نيابة عن وفدي وحكومي لأعرب عن اعجابنا ، وتقديرنا لمسلك سلفكم الموقر السيد بينيتس ومهارته في تسيير اجراءات جلسات الدورة الثامنة والعشرين للجمعية العامة والدورة السادسة الخاصة .

ان حكومتي لترحب بكل من بنفالا ديش ، وغرينادا ، وغينيا بيساو كأعضاء جدد في الأمم المتحدة ، كما أن وفدي يعرب عن اغتباطه لاتخاذ وفود هذه الدول مقاعدها فيما بيننا . ان أن تواجدهم سوف يوطد ويدعم خطواتنا المقبلة لانجاز أعمال هذه المنظمة العالمية . ان وفدي ليتطلع الي التعاون التام مع مندوبي هؤلاء الأعضاء الجدد الموقرين . واننا لننتهز هذه المناسبة أيضا لنعرب عن تمنياتنا القلبية بالنجاح والازدهار لحكومات وشعوب الدول التي حققت استقلالها حديثا .

ان عمان تمشيا مع سياستها الخارجية القائمة علي مناصرة حقوق الشعوب في الحرية والاستقلال ، والتخلص من الاستعمار ، والتفرقة العنصرية وفقا لميثاق الأمم المتحدة ، ساهمت ساهمة عملية في تدعيم ، ومناصرة كفاح الشعوب الأفريقية في أنجولا ، وموزامبيق ، وناميبيا ، وزامبواي ، وجنوب أفريقيا ، واننا لنأمل أن نرى شعوب هذه البلدان بيننا أعضاء في هذه المنظمة في القريب العاجل .

لقد قاومت شعوب أفريقيا الحرة اضطهاد الغزاه والمستعمرين منذ أمد طويل . وتتابعت مواكب التحرير ، وحركات النضال ، فكان هناك العديد من الأمثلة الرائعة في الكفاح والبذل من أجل الوطن والمواطن، وقد دأبت حكومة عمان علي تأييد النضال العادل والمشروع للشعوب في سبيل الحرية والاستقلال ، وتقرير المصير ، وهي بهذا تعبر عن أصالتها الحضارية وايمانها المطلق بالانسان كهدف وغاية .

ان انتماء عمان الي دول العالم الثالث ، والتزامها بسياسة الحياد ، وعدم الانحياز ، بالاضافة لايمانها العميق والراسخ بمبادئ وميثاق الأمم المتحدة ، يطيان عليها الوقوف الي جانب الاعلان الخاص بجعل المحيط الهندي منطقة سلام . كما انها تؤيد بحزم اعلان منطقة الشرق الأوسط منطقة معزولة من الأسلحة النووية لما لذلك من أثر في تخفيف حدة الأزمة في المنطقة . وضمننا لعدم اتخاذها مدى وينغدا أوسع يصعب معه ضبطها والتحكم فيها .

ان الوضع في منطقة الشرق الأوسط يمر منذ قيام اسرايل بفترات تصل في كثير من الأحيان الي درجة من التأزم والشدة تكاد تعصف بالأمن والسلام العالميين ، وما مرد ذلك الا التعنات والصلف الاسرائيلي وسياستها العدوانية في المنطقة واعتداءاتها البربرية والوحشية علي الآمنين من الأهلين . ان سياسة الارهاب ، والتخويف التي كانت قوام السياسة الصهيونية منذ بدء عدوانها علي أرض وشعب فلسطين عام ١٩٤٨ . وصلت الي درجة من العنف والوحشية لم يسبق لهما مثيل . فكان عدوان ١٩٦٧ الذي قامت به القوات الاسرائيلية ضد ثلاث دول عربية أعضاء في هذه المنظمة ، وما نتج عنه من وقوع الكثير من الضحايا الأبرياء ، ثم عمليات الغزو والقذف الدورية ، التي تقوم بها القوات الاسرائيلية علي الأراضي اللبنانية ، وحملة الابادة التي تهدف الي تصفية الشعب الفلسطيني .

وأنة ليس بالغريب علينا أن تتطالعنا اللجنة الخاصة ، التي شكلتها الجمعية العامة بموجب القرار رقم ٣٠٠٥ الصادر في ١٥ كانون الأول / ديسمبر عام ١٩٧٣ ، بفرض تقصصي الحقائق عن الأعمال الضالمة لحقوق الانسان التي تقوم بها اسرائيل في الأراضي التي احتلتها بعد عدوان ٥ حزيران / يونيه سنة ١٩٦٧ ، في تقريرها المقدم الي السكرتير العام بتاريخ ١ تشرين الأول / أكتوبر عام ١٩٧٣ ، بعدم امتثال اسرائيل لقرارات الأمم المتحدة واصرارها علي تبني سياسة العدوان التي سارت عليها منذ قيامها عام ١٩٤٨ ، كما أنها ما فتئت تأتي من الأعمال التي تتعارض مع قواعد ، ومبادئ القانون الدولي . وهي مستمرة في اجراءات نزع ملكية الأراضي الواقعة في هذه المنطقة ، وطرد الأهالي منها مما سيكون حائلا دون امكانية عودة هؤلاء الي ديارهم . وان عدم تعاون السلطات الاسرائيلية مع هذه اللجنة التي شكلتها الجمعية العامة يعد تحديا آخر من جانب اسرائيل لقرارات هذه الجمعية .

ان مأساة فلسطين ، والآلام الكثيرة التي تحملها شعبها ، تفرض علينا المطالبة بالاسراع في عقد مؤتمر جنيف ، حتي يتحقق للمنطقة الأمن والسلام القائم علي العدل والذى تقره ، وتقبل به دول المنطقة ، وفي طبيعتها فلسطين الممثلة في منظمة التحرير الفلسطينية .

اما بخصوص مشكلة الصحراء ، فان حكومتي تؤيد الاتفاق الذي توصل اليه المغرب ، وموريتانيا لعرض القضية علي محكمة العدل الدولية . واننا نناشد الحكومة الأسبانية أن تقبل بذلك ، وأن تتعاون علي حل هذه القضية عن طريق التفاوض والتفاهم في اطار الصداقة ، والتعاون الساعدين بين أسبانيا ، والعالم العربي .

ان منطقة الشرق الأوسط تجتاز هذه الأيام أزمة أخرى خطيرة شدت أعصاب العالم ، وانتباهه باتجاهها . واعني بها أزمة قبرص . وان بلدي كدولة من دول عدم الانحياز تقف بحزم الي جانب الحفاظ علي استقلال قبرص ، ووحدة أراضيها ، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية ، وصيانة حريتها وسيادتها ، ووحدةها الوطنية .

ان الدول النامية المنتجة للمواد الخام ، تحاول عن طريق اتحادها الوصول الي موقف متساو مع الدول الصناعية ، وهذا بالتالي يتضمن الاصرار من جانبها علي تأكيد سيادتها علي مواردنا الطبيعية . ولهذا الغرض انشئت منظمة الدول المصدرة للنفط الأوبك ، وقد وجدت

هذه المنظمة أن سعر النفط الذي تدفعه الدول الصناعية لبترونها أقل من قيمته الدولية السائدة في السوق ، بل ان النفط ظل لسنوات طويلة يباع بأسعار منخفضة ، بينما تزايدت أسعار المنتجات التي تصدرها الدول الصناعية الي الدول النامية تزيادا مذكلا خلال نفس الفترة الزمنية ، ولهذا السبب وجدت الدول النامية المنتجة للنفط أن من حقها زيادة أسعار نفطها ، لتقابل الزيادة المطردة في المواد المصنعة . والمستوردة من الدول الصناعية ، والتي تستخدم في برامج التنمية للدول النامية . ان هذه الزيادة لم يقصد بها الاضرار بالمصالح الاقتصادية لأي دولة كانت صناعية ، أم نامية ، وانما قصد منها تصحيح وضع غير عادل ظل سائدا لسنوات طويلة . ان العالم يعاني في الوقت الحاضر أزمة اقتصادية حادة بسبب التضخم وارتفاع الأسعار بشكل لم يسبق له مثيل . وان عمان لتزيد مبدأ التعاون الاقتصادي الدولي ، وتنظر الي قرارات دورة الجمعية العامة الخاصة بالمنعقدة في شهر نيسان / ابريل الماضي كأساس لهذا التعاون بين الدول الصناعية والدول النامية . ان المجتمع الدولي مجتمع متكامل اقتصاديا . ومن هنا تأتي ضرورة التعاون الاقتصادي الدولي لتجنيب سكان المعمورة خطر التخلف ، والمجاعة . ان عمان لتؤمن ايمانا عميقا بأهمية الدور الذي يمكن أن تقوم به هذه المنظمة لتوفير الاستقرار ، والأمن بوصفهما من المستلزمات الأساسية للتنمية الاقتصادية ، والاجتماعية لجميع الدول . اننا نؤمن بأهمية ترابط الاقتصاد الوطني علي اليابسة ، وفي البحر . وانطلاقا من هذا الايمان فقد عقدت حكومتي اتفاقا مع الحكومة الايرانية لتحديد الجرف القاري في مضيق هرمز ، والمياه المجاورة وفقا لقواعد القانون الدولي ، وتمشيا مع مبادئ وأهداف هذه المنظمة ، واقناعا منا بضرورة تضامر الجهود ، وتضامنها في سبيل توفير حياة أفضل لشحوب المنطقة . كما أن الحكومة العمانية حرصا منها علي صيانة بيئتها من التلوث ، فقد أصدرت بتاريخ ٣ / ٨ / ١٩٧٤ مرسوما لمراقبة التلوث البحري حفاظا علي ثرواتها ، وادراكا لما يمكن أن تقوم به هذه الثروة من دور في أهداف التنمية .

ان هذا التفهم والادراك لأهمية البحر ، ودوره في خدمة الاقتصاد الوطني حديا بحكومتي الي الاسهام بايجابية في مؤتمر قانون البحار الثالث المنعقد في كاراتاس فنزويلا في الفترة من ٢٠ حزيران / يونيو الي ٢٩ آب / أغسطس ١٩٧٤ .

A/PV.2260

18-20

ان أهمية هذا المؤتمر تبرز في كونه أول تجمع علي مستوى الأمم المتحدة ، تشترك فيه مائة وخمسون دولة لمعالجة مثل هذا الأمر ، وذلك دليل علي مدى اهتمام دول العالم بأهمية البحار كمصدر من مصادر الثروة الاقتصادية الوطنية ، وبضرورة التوصل الي قوانين تحكم البحار ، وتنظم طرق استغلالها اقتصاديا . ان الآراء والأفكار التي طرحت في المؤتمر تستحوذ جمل اهتمام بلادي ، واننا نعد ببذل ما في وسعنا في ظل تعاون دولي لايجاد صيغة نهائية للقوانين التي تنظم البحار ليعم خيرها صالح البشرية جمعاء .

ايمانا بالعمل الجماعي الجاد من أجل السلام والأمن العالميين ، بعيدا عن التكتلات فقد أصبحت عمان عضوا في مجموعة دول عدم الانحياز ، والتزمت بالتالي بمبادئ هذه المجموعة ، وتوطد لديها الاعتقاد بوجود البذل والتنحية في سبيل قضية السلام والتقدم للانسانية . ان الخطوات التي اتخذت لاقامة حوار بين الدول العربية ، والأوروبية جاءت تكريسا للجهود التي تبذل من أجل رسم سياسة للتعاون تقوم علي التخطيط الدقيق والتقدير الواعي لأوجه التكامل بين المجموعتين . وان حكومتي لتؤيد كل الخطوات البناءة في هذا المجال ، وهي تأمل أن يتسع هذا الحوار ، فلا يقتصر علي تعزيز وتنشيط أوجه التكامل سياسيا واقتصاديا فحسب ، بل ليكون لبنة في بناء صرح التعاون العربي الأوروبي في اطاره الأوسع . لقد تحدثت عن موقف حكومتي بالنسبة لمختلف المشاكل الدولية ، وأن الأمم المتحدة ، ومنظماتها الدولية المختصة لها في كل ماسبق ذكره دور كبير يجب عليها أن تقوم به . وانني لأنتهز هذه المناسبة لأعرب مرة ثانية عن تأكيدى بأن سلطنة عمان سوف تبذل كل ما في وسعها من أجل السلام في العالم وفقا لميثاق الأمم المتحدة ومبادئها .

السيد / غروينوفيتش (بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية) (الكلمة بالروسية) : ان وفد بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية يضم صوته الي التهاني التي قدمت لرئيس الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة للسيد وزير خارجية الجزائر السيد بوتفليقة ، ونتمني له ادارة أعمالنا بنجاح حتي ننتهي الي قرارات تهدف الي تشجيع السلام والتعاون بين الدول .

ان وفد بييلوروسيا تابع باهتمام سير المناقشة العامة ، والآن وقد قربنا من المرحلة الأخيرة لهذه المناقشة ، فانه من الضروري أن نعلن أن عملية الوفاق الدولية المستمرة والتأكيد المستمر للتعاون في العلاقات الدولية ، ومبدأ التعايش السلمي للدول ذات الهياكل المختلفة قد تم تقديرها من الناحية العامة من قبل كافة الدول ، وهذا العام أعطي دلالات جديدة علي طريق تدعيم السلام والأمن الدوليين . وزيادة الاندماج بين قوى الاشتراكية ، والتقدم ، وتدعيم تأثيرها بالنسبة لتطور الوضع الدولي .

ان زوال التوتر سوف يستمر نظرا لأن قوى كبيرة تحبذ ذلك ، فالدول الاشتراكية العالمية تلعب دورا حاسما في سير الأمور الدولية ، وكذلك قوى التحرر الوطني والتقدم الاجتماعي ، وقوى السلام ، والحركات الجماعية التي تدافع عن السلام أيضا ، ومن الضروري أن نؤكد أيضا علي أن الزعماء المتبصرين للبلاد الغربية أصبحوا يأخذون في الاعتبار تطور التوازن في العلاقات في العالم بصورة أكثر من ذي قبل ، وأصبح في العصر الحالي هناك علاقات متزايدة بين البلاد ذات الأنظمة المختلفة كما أن هناك تدعيم لمبدأ التعايش السلمي .

وان نقر بأن زوال التوتر هو من أهم أسس التطور في الأحداث العصرية فهو الأساس الذي تحمل عليه البلاد النامية ، ونحن نعلم أن الحرب الباردة كانت ضارة بالنسبة للعلاقات الثقافية والعلاقات الدولية ، وساعدت علي انتهاك الإمبريالية لحقوق الشعوب في آسيا ، وأفريقيا ، وأمريكا اللاتينية . ان نضال هذه الشعوب ليثبت كم كان عمل البلاد الاشتراكية مثمرا بالنسبة لها ، ان سمح بتحويل العلاقات القائمة بين الأنظمة المتعارضة لكي تسير في طريق سلمي، وجعل الوفاق مستمرا ، وهذا أساسي لتنفيذ المشروعات الخاصة باقامة حياة جديدة أفضل .

ان المناخ الدولي مرتبط ارتباطا كاملا بنتائج المقابلة الثالثة لاجتماع القمة الثالث بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة . ان كافة الشعوب بدون استثناء من حقها أن تشعر بالارتياح ، ان تلاحظ أن الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة قد أكدوا بطريقة واضحة تصميمهما علي الاستمرار في الطريق الذي بدأه منذ عام ٧٢ - ٧٣ ، وبدلا كل ما في وسعهم

لاستبعاد وتقليل مخاطر المنازعات العسكرية بين الاتحاد السوفياتي ، والولايات المتحدة ،
متفادين بذلك حربا عالمية نووية تكون كارثة بالنسبة للعالم بأكمله . وعلاوة علي الاتفاقيات
التي أبرمت من قبل وأهمها الاتفاق الخاص بتفادي الحرب النووية ، فان الأطراف قد اتفقت
علي الاجراءات العظيمة الجديدة التي تهدف الي الحد من سباق التسلح .

ان التنمية المثمرة واستمرارها يعتمد أساسا علي العلاقات الثنائية المتطورة بين البلاد الاشتراكية ، وفرنسا ، وجمهورية ألمانيا الاتحادية ، وباقي البلاد ذات الأنظمة الاجتماعية المختلفة ، وكذلك البحث المشترك عن امكانيات تسوية المشاكل الدولية الهامة .

اننا نلاحظ بارتياح الدور المتزايد في العلاقات الدولية التي تقوم به البلاد غير المنحازة ، والاتجاه المضاد للامبريالية في سياستها ، ونضالها من أجل زوال التوتر وقرار السلام ، والأمن ، وتحقيق التقدم الاجتماعي ، وتعاونها مع الدول الاشتراكية في حل المشاكل الدولية الهامة . ان الدول الاشتراكية والبلاد النامية تدعم وتحقق علاقاتها علي أساس الثقة والتضامن ، وقد أثبتت الناحية العملية أن لهما تأثير علي العلاقات الدولية لصالح السلام .

ان المنجزات الهامة قد ظهرت في أوروبا ، ان أساس الحياة السياسية الحالية للقارة تتمثل كما نعلم في مجموعة من الاتفاقيات الثنائية ، المتعددة الأطراف التي أبرمت خلال السنوات الأخيرة بين البلاد الاشتراكية ، والبلاد الرأسمالية .

وفي اطار هذا التحول المفاجيء نحو اتجاه أكثر ملاءمة في العلاقات بين البلاد الأوروبية ، وتدعيم السلام في العالم بأكمله ، ان المؤتمر الأوروبي حول الأمن والتعاون قد لعب دورا هاما في هذا المجال ، ومن أجل تحقيق النجاح لهذا المؤتمر فلا بد من أن نعلن بوضوح ، تدعيم رغبة كافة المشتركين ، وأن نؤكد المبادئ الكبرى للتطور السلمي للقارة حتي لا يكون هناك ما يمنع أوروبا من أن تستمر في هذا الطريق ، مع تقديم الاقتراحات التي تتفق مع مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول .

وفيما يتعلق بزوال التوتر من الناحية السياسية في القارة الأوروبية ، وتحقيق هذا المبدأ عن طريق الاتفاقيات ، فلا بد من ابرام اتفاق حول تخفيض عدد القوات في أوروبا ، واحترام حقوق الجميع ، وتدعيم قواعد الأمن المطلق لكافة الأطراف .

ان شعب بيلوروسيا ليحيي بحرارة الجهود التي تبذل لضمان الأمن الأوروبي ، ومنذ ثلاثين عاما في تموز / يولييه عام ١٩٤٤ ، فان أرض بيلوروسيا ، قد عرفت مرة أخرى السلام ، والحريية . بعد أن استعدنا بها بثمن غال ، ان الشعب السوفياتي بأكمله قد ساهم في رفع مستوى بلادنا ، وفي بيلوروسيا وحدنا هناك واحد من أربعة من السكان قتل أثناء هذا النضال ، وقد تمكن

من تحقيق الرخاء لبلادنا . وعندما احتفلنا بالعيد الثلاثين لاستقلال بييلوروسيا وانتصارنا علي المعتدين الألمان ، فلقد لاحظنا أن عاصمتنا منسك كان لها الاسم الشهير ودو اسم " المدينة البطلة " . وبالنسبة للاطار الشيوعي فان الانتاج الاقتصادي قد زاد سبعة عشر أضعاف ما كان عليه أثناء الحرب . وخلال هذا العام خصص العمال الزراعيون سبعة وعشرون ونصف في المائة من البذور لكل دكتار من الزراعة . ان العلم والثقافة قد تطورا ، وارتفع مستوى المعيشة ، وقد احتفلنا بالذكرى المقدسة للمناخلين الذين بذلوا حياتهم من أجل الاستقلال . ان شعوب الاتحاد السوفياتي ، التي أنقذت ، لعلنا لن نكون مصدرا لحرب عالمية جديدة بسبب المنازعات الحربية . ولا بد من أن تكون أوروبا قارة للسلام والتعاون بين البلاد المتساوية .

ان بييلوروسيا لتعتبر أن زوال التوتر لا يجب أن يقتصر علي جزء واحد من العالم ، وأيضا كان زوال التوتر إذا فلا بد من أن يسود العالم بأكمله . ان فكرة انشاء نظام أمن جماعي في آسيا تجد جذورا أعمق مع مضي الوقت ، وان تحقيق هذه الفكرة يشجع علي ظهور اتجاهات ايجابية في هذه القارة ، وبالطبع مازال هناك الكثير الذي يجب أن يعمل من أجل تحقيق ذلك . فلا بد أولا من أن تحل المشاكل القائمة بين البلاد آخذين في الاعتبار المصالح المشروعة ، وحقوق كافة الشعوب .

ان الأمم المتحدة يمكنها أن تسهم بحد كبير في زوال التوتر داخل القارة الآسيوية ، بأن تتبني دون تأخر داخل الجمعية العامة قرارا بسحب كافة القوات الأجنبية الموجودة في جنوب أفريقيا تحت علم الأمم المتحدة . وتضع حدا للتدخل في الشؤون الداخلية لشعب كوريا . ومن المؤكد أن كل ما قلته يتفق مع مصالح الذين يودون بكل صدق ، وجدية تدعيم السلام ، والذين يناضلون من أجل ذلك . ان تعاون الدول ذات الأنظمة الاجتماعية المختلفة ، علي أساس ثنائي متعدد الأطراف يجب أن يدعم من أجل حل المشاكل الدولية الهامة ، وذا يستجيب لأهداف ومبادئ الأمم المتحدة ، ويعتبر جزءا مكملا لجهود المنظمة من أجل تحقيق وتدعيم السلام ، والأمن الدوليين .

وليس من قبيل المصادفة كما بدى من المناقشة السياسية العامة ، ان هذا الاتجاه
الي تنمية العلاقات الدولية يجد تأييدا واسعا من قبل الجميع ، ولذلك فليس هناك في الأمم
المتحدة من لا يمكن أن يأخذ بصورة جديدة نظرية السلام وزوال التوتر والتعاون والمساواة . ان
الممثلين الذين يكررون داخل الأمم المتحدة منذ عام ١٩٧١ ، كلمات معدة من قبل ، وكلمات
تافهة استمعنا اليها من قبل ، لا يفكرون بالأعبي الذي يقابل هائطا ، ولا يمكن أن يخرج مما هو
فيه .

ان زوال التوتر لا يتم وحده ، بل انه يعتبر عملية معقدة تقتضي نهالا سياسيا ، مستمرا
وموجها ويقتضي أيضا العمل الجماعي النشط من قبل البلاد المحبة للسلام ، ويتطلب أيضا تأييدا
واسعا من قبل الجماهير الشعبية في كافة البلاد . ونحن مقتنعون تماما كما قال منذ أيام الأمين
العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفييتي : " ان النضال من أجل تدعيم السلام ، وزوال التوتر
بصورة أكثر عمقا ، وتطوير ذلك ، لا يجب أن يتوقف " . ان هذا النضال المستمر بلا كلل من
أجل تدعيم الأمن الدولي هو الذي ينادى ويعمل من أجله الاتحاد السوفييتي مع باقي دول الجماعة
الاشتراكية الذين يحققون برامج السلام التي أقرها المؤتمر الرابع والعشرين للحزب الشيوعي
السوفييتي ، والذي تستوحي منه كافة قوى السلام مسيرتها .

ونحن ان نناضل من أجل زوال التوتر وتنمية العلاقات مع البلاد الرأسمالية علي أساس
التعايش السلمي ، فان بلاد المجتمع الاشتراكي يؤيدون في نفس الوقت ، وبطريقة حاسمة نهالا
الشعوب ضد قوى الامبريالية ، والرجعية ، والعدوان من أجل حريتهم وتدعيم استقلالهم
الوطني .

ان عشرات من البلاد الافرواسيوية وفي أمريكا اللاتينية يعرفون التأثير الطيب لتأييد الاتحاد السوفياتي ، وباقي دول المجتمع الاشتراكي من أجل تدعيم استقلالهم الوطني . ان ضرورة تدعيم الجهود المشتركة من قبل كافة البلاد المحبة للسلام أمر بديهى لأن قوى الرجعية والعدوان لم تترك السلاح بعد ، وأود أن أشير هنا الى المأساه التي يعرّفها شعب جمهورية قبرص ، فمن الذى يمكن ان يبقى مكتوف اليدين بينما الاوساط العسكرية فى حلف الاطلنطى تحاول تحقيق مشروعات اعدت منذ زمن بعيد داخل قبرص ، الدولة غير المنحازة . وليس ممن المعقول أن تفقد قبرص الدولة العضو فى الأمم المتحدة استقلالها وسيادتها على أراضيها نتيجة للتدخل الأجنبي العسكرى ، أو نتيجة للمناورات الخفية من قبل حلف الأطلنطى .

ان بيلوروسيا كباقي الدول الاشتراكية ، قد أيدت دائما شعب قبرص . ومن الضرورى ان نأخذ على الفور الاجراءات الفعالة اللازمة لحماية جمهورية قبرص ضد أى تدخل خارجى ، ولا بد من ضمان انسحاب كافة القوات الأجنبية من أراضيها واعادة الوضع الدستورى فى الجزيرة ، وان نضج القبرصيين فرصة تقرير مصيرهم بأنفسهم . ان بيلوروسيا لتؤيد أيضا تطبيق الاقتراح المقدم من الاتحاد السوفياتى بعقد مؤتمر دولى فى إطار الأمم المتحدة ، من أجل تسوية مشكلة قبرص . وعلى وجه التحديد ، ففى داخل هذا المؤتمر سوف نتمكن من التوصل الى حلول سلمية وفعالة ، للجوانب الدولية للمشكلة مع ضمانات دولية ملائمة وذات وزن . ان هذا الموقف المبدئى قد دافعت عنه بيلوروسيا امام مجلس الأمن من قبل . كوسيلة لضمان وجود قبرص كدولة ذات سيادته مستقلة ، وللمحافظة على سلامة أراضيها ، فان الامر يقتضى ان نبعث الى قبرص بوفد خاص من مجلس الأمن . وخلال الأعوام الطويلة فان النضال البطولى ، والملء بالتضحية من قبل شعوب الهند الصينية ضد العدوان الامبريالى قد حاز على تأييد الاتحاد السوفياتى ، والبلاد الاشتراكية الذين أيدتهم دائما . واليوم نحن نؤيد أيضا شعوب فيتنام ، وكامبوديا .

ان العدوان الامبريالى فى الهند الصينية ، وعقد اتفاقية السلام فى باريس حول فيتنام ، قد وضع حدا للحرب ، ومن أجل اعادة العلاقات الى طبيعتها فى شبه جزيرة الهند الصينية . فاننا يجب ان نواجه كل الاستفزات التي تقوم بها ادارة سايجون ، والتي تعتمد على القوى

الخارجية هذه القوى التي تحاول ان تمنع التسوية السلمية في الهند الصينية . ان بييلوروسيا تعتقد ان الوضع يتطلب الاحترام الحاسم لتنفيذ اتفاقية باريس ، ووقف اطلاق النار الكامل ، واطلاق سراح كافة المدنيين المسجونين ، ومنح حق تقرير المصير لشعوب جنوب فيتنام ، ويقتضى الأمر اقامة مفاوضات بين الأطراف المعنية في جنوب فيتنام ، بالنسبة لتكوين مجلس وطنى للتصالح الوطنى والاتفاق من أجل وضع شروط ملائمة لاقامة انتخابات عامة حرة ، وديمقراطية . وهذا يمثل أفضل الوسائل المضمونة لاعادة السلام ، واعادة العلاقات الى طبيعتها في جنوب فيتنام .

اننا نرى ايضا انه من الضرورى ان نمنح حكومة فيتنام المؤقتة وضع مراقب فى الامم المتحدة .

ان الاعمال المشتركة التى تقوم بها البلاد غير المنحازة والبلاد الاشتراكية تعتبر قوة لمواجهة كافة المناورات الامبريالية والاستعمارية فى الشرق الاوسط ، وبصفة خاصة ، لابد من انسحاب القوات الاسرائيلية من مناطق سيناء والجولان ، ولكنها مراحل أولية نحو تسوية مشكلـة الشرق الأوسط . ولبس من المقبول ان نتوقف عند الاجراءات النصفية ، كما تأمل فى ذلك اسراييل والذين يحمونها ، ان هذه الطريقة سوف تؤدى الى منازعات عسكرية جديدة . ان التسوية السلمية فى الشرق الأوسط لابد من ان تتم مناقشتها وتسويتها داخل مؤتمر السلام فى جنيف ، الذى يجب أن يستأنف اعماله بأسرع ما يمكن . ان اساس التسوية السلمية فى الشرق الأوسط يقوم كما نعرف على اساس انسحاب القوات الاسرائيلية من كافة الأراضى العربية المحتلة ، والقضاء على اثار العدوان الاسرائيلى .

ومما لاشك فيه ومن المفروغ منه ان التسوية فى الشرق الأوسط يجب أن تضمن أمن وحقوق كافة البلاد والشعوب فى هذه المنطقة . بما فى ذلك الحقوق الوطنية المشروعة لشعب فلسطين العربى ، الذى يجب أن يشغل ممثليه مكانهم على مائدة المفاوضات فى جنيف كطرف مستقل .

ان بييلوروسيا قد أيدت اقتراح البلاد العربية ، التى تهدف الى أن تدرس الدورـة الحالية للجمعية العامة مسألة فلسطين ، كذلك اشتركنا فى وضع مشروع القرار الذى يدعو ممثلى منظمة تحرير فلسطين الى الاشتراك فى مناقشة هذه المشكلـة .

واليوم نجد أنفسنا امام ظاهرة متناقضة ، ففي جو من زوال التوتر داخل العلاقات الدولية ، فما زلنا نعد للحرب والامر لا يتعلق هنا فقط بالجمود بل اننا لازلنا نرى ان هناك قوات امبريالية قوية تمارس نشاطها في العالم ، ولأسباب سياسية واقتصادية مختلفة ، فهي تواصل جهودها في سباق التسلح . ان هذه القوى تحاول زيادة هذا السباق بين الأسلحة الأكثر خطورة ، وهي الصواريخ مستخدمة العقل الانساني لخلق وتكوين أسلحة أكثر تطورا .

وقد قاومت البلاد الاشتراكية هذا التحول الخطير للأحداث ، ومن حقنا ان نفخر بذلك ، وانه بناء على مبادرة هذه البلاد الاشتراكية ، فان غالبية مسائل نزع السلاح قد تمت دراستها ، وما زالت تدرس داخل اطار الأمم المتحدة . ان البلاد الاشتراكية بفضل موقفها المستمر والحازم في مجال نزع السلاح متعاونة في ذلك مع البلاد المستقلة حديثا قد توصلوا الى النتيجة الايجابية والتي نصرها جميعا ، وهذا يتفق مع مصالح كافة الدول . وبصفة خاصة مجموعة البلاد النامية التي تحتاج لكي تحل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها الى تحرير الموارد التي يستهلكها سباق التسلح في الوقت الحاضر ، والتركيز على استغلال مواردها من أجل تطوير الاقتصاد الوطني وبالنسبة لهذه البلاد فان السلام هو الشرط الأول والحتمي للتحرر من اثار الاستعمار ومقاومة الاستعمار الجديد . وكم من المؤسف في هذا الشأن موقف بعض البلاد التي تبدو بالكلمات اصدقاء لبلاد العالم الثالث ، بينما بأعمالهم يكونو اعداء لوقف سباق التسلح ونزع السلاح .

ان الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة قد عرض عليها من قبل الاتحاد السوفياتي اقتراحا هاما حول منع التأثير على البيئة والمناخ لأغراض عسكرية ، وهذا يتعارض مع الأمن الدولي ، ورفاهية وصحة الجنس البشري . ان من رأى بييلوروسيا ان ابرام اتفاق دولي ملائم يعتبر ضروريا في هذا الشأن . ومن الضروري ان نتخذ من الاجراءات اليوم ما يسمح بتحرير الانسانية من مخاطر استخدام وسائل حربية جديدة يمكنها ان تنتشر فدا على نطاق واسع ، ويكون من الصعب ايقافها . ان ابرام هذه الاتفاقية لن يهدف فقط الى الحد من سباق التسلح ، ولكن من الضروري ان نحافظ على البيئة ايضا .

وفي الدورة الحالية لا بد من أن نبذل كل ما في وسعنا من أجل تطبيق قرارات الدورة الثامنة والعشرين للجمعية العامة بالنسبة لتخفيض الميزانيات العسكرية للدول الأعضاء الدائمة فسيجلس الأمن بنسبة ١٠٪ ، وتخصيص جزء من هذه الموارد التي سيتم تحريرها لمعاونة البلاد النامية. وبشيء من حسن النوايا ، والرفقة الصادقة من قبل أعضاء مجلس الأمن فان هذا القرار يجمع فسي نفس الوقت بين حل مشاكل التنمية ، ونزع السلاح ، وبهذا يمكن ان نساعد في تدعيم السلام الدولي ، وان نشجع التطور الاقتصادي والاجتماعي .

ان بييلوروسيا سوف تبذل كل ما في وسعها حتى تصل الدورة الحالية الى قرارات تسمح باعداد توصيات محددة حول المسائل العملية المرتبطة بعقد المؤتمر الدولي لنزع السلاح . ونحن مقتنعون انه بفضل الجهود الجماعية للبلاد المحبة للسلام فسوف يكون في الامكان ان نقاوم الذين يعارضون هذه الفكرة .

ان المجتمع الدولي كما كان بالأمس يواجه مهمة تقتضي ضمان الحد من الأسلحة النووية والكيميائية ، ووقف انتاج الأسلحة النووية ، والعمل على تحقيق نزع سلاح شامل .

ان الدورة الحالية للأمم المتحدة يجب أن تقدم لنا دراسة جديدة وواسعة لمسألة تطبيق الاعلان الخاص بالأمن الدولي ، والذي يجب ان يتوصل الى اجراءات اضافية محددة يمكن بمقتضاها ان تطبق الأحكام الخاصة بهذا الموضوع. ومن الضروري ان تشجع مناقشة هذه المسألة ، وتدعم تنمية العلاقات التي بدأت ، من أجل تحسين المناخ الدولي .

ان بييلوروسيا ، وهي عضو في مجلس الأمن لتؤيد الموافقة من قبل المجلس على الاجراءات اللازمة لاعطاء قوة للاعلان العالمي للجمعية العامة ، بعدم استخدام القوة في العلاقات الدولية ، وعدم استخدام الأسلحة النووية . ان هذا القرار من قبل مجلس الأمن سوف يكون له تأثير طيب في المدى الطويل على العلاقات الدولية . ان الاعضاء الدائمين في مجلس الأمن الذين يعارضون الموافقة على هذا الاقتراح ، يجب أن يضعوا حدا لهذا الموقف .

ويجب على الجمعية العامة ان تنتهز الظروف الملائمة الحالية كي تناقش بصورة مثمرة مشاكل نزع السلاح ، وتدعيم الأمن الدولي الامر الذي سوف يسمح بدورة بتدعيم عملية زوال التوتر ، وحل مشاكل التنمية الاقتصادية .

اننا نحى انضمام ثلاث دول جديدة بنغلاديش ، وفرنادا ، وفينيا بيساوالى الدورة الحالية للأمم المتحدة ، ونحى بحراره وفودها وان هذا يمثل دليلا جديدا على تزايد حركة التحرر الوطنى العارم ، وظهور عدد كبير من البلاد النامية فى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية على المسرح الدولى .

ان المناضلين من أجل التحرر والاستقلال الوطنى والتأييد المقدم لهؤلاء كان جزءا لا يتجزأ من سياسة البلاد الاشتراكية . ونعلم أنه بناء على مبادرة من الاتحاد السوفياتى ، فان الجمعية العامة قد وافقت على القرار الخاص بمنح الاستقلال للبلاد والشعوب المستعمرة مما شكل حدثا ذا أهمية تاريخية . ان نتائج نضال شعب فينيا بيساو قد اثبتت بطريقة مقنعة ان حركة التحرر لا يمكن مقاومتها عند ما يتم التعاون بينها وبين الاشتراكية العالمية التى أصبحت حقيقة واقعة وموضوعية ، وبهذا لم يتمكن المستعمرون من هزيمة شعب فينيا بيساو .

ان هؤلاء الذين تعنيهم رغبتهم فى السيطرة ، ورغبتهم فى أن يصبحوا دولا قوية قد أصبحوا عاجزين عن منع شعب بنغالا ديش الذى صمم على أن يصبح عن طريق التحرر والاستقلال الوطنى عضوا فى الأمم المتحدة .

ان زوال التوتر قد سمح بتنشيط نضال البلاد النامية من أجل استبعاد العلاقات الاقتصادية غير المتوازنة التى كانت قائمة بين البلاد المتقدمة والبلاد النامية . ان بييلوروسيا تؤيد بنشاط موقف ومطالب البلاد النامية . هذا هو الموقف الذى أعرب عنه وفدنا فى الدورة السادسة الخاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة حيث قدمت البلاد النامية حسابات تاريخية مشروعة للامبرياليين والاستعماريين للاستغلال القديم ، والسيطرة على ثرواتهم . وقد طالبوا بوقف الانشطة من قبل الاحتكارات متعددة القوميات .

ان الموافقة على القرارات المناهضة للامبريالية ، كما اشار الى ذلك ويحق وزير خارجية الجزائر فى الدورة السادسة الاستثنائية ، كان نتيجة للاتحاد الطبيعى بين قوى التنمية ، والدول الاشتراكية ، واشير هنا الى ما قاله السيد عبد العزيز بوتفليقة : " ان ذلك يقوم على أساس رغبة المجتمع الدولى فى انشاء عهد جديد يقوم على أساس العدالة والتقدم والسلام "

ان التأييد المقدم من قبل البلاد الاشتراكية الى الشعوب المستعمرة سابقا ، والمعنى العميق والجديد لهذا التأييد يقوم على أساس مبدئي ، ولا يتوقف على رغبتنا في الحصول على فوائد من طرف واحد . اننا نؤيد المناضلين الافريقيين ضد الاستعمار العنصرى والتفرقة العنصرية ، ونؤيد كل الذين يناضلون من أجل حرية شعوبهم ضد الفاشية . اننا نعتقد ان الأمم المتحدة عليها ان تزيد من جهودها لوقف الاضطهاد ضد الديمقراطيين من أجل ضمان اطلاق سراح كافة المسجونين فى شيلى ووضع حد للجند الفاشيه المأجوره للرأسمالية الأجنبية . وايا كانت الكلمات التى القيت من على هذه المنصة ، من قبل ممثل الحكومة الفاشية فى شيلى ، مستغلا حقه فى الرد فان الرجال الأماناء لن يقبلوا ان يوقفوا نضالهم ضد الجرائم التى ترتكبها ديكتاتورية شيلى الدموية ، وسوف نواصل تأييدنا الى المناضلين فى شيلى ، والديمقراطيين الذين يخوضون نضالا عادلا من أجل تحقيق تطلعات الشعوب ، واقامة سلام مستقر على أراضيهم .

وخلال المناقشة العامة حاول البعض انتقاد الميثاق ، واقترحوا اعادة النظر فيه ، ومنذ فترة طويلة تقوم هجمات ضد الميثاق ، وقد ظهر اشخاص يقولون ان الميثاق يعرقل أو يعوق الجهود ، ولكن بعض البلاد المستقلة حديثا التى تبذل بكل صدق كل جهودها لتطبيق البنود الأساسية للميثاق . تأثروا بهذه الكلمات التى تهدف الى اعادة النظر فى الميثاق ، ونسود أن نوجه انتباههم الى أن المؤيدين لاعادة النظر فى الميثاق يوجهون كل جهودهم ضد هذا الموضوع ، بينما بدأت المنظمة الدولية فى مناقشة المهام الموكلة اليها من قبل الميثاق . وقد رأينا تزايد دور وتأثير البلاد غير المنحازة داخل الأمم المتحدة ، ونحن نعارض اى اتجاه لمراجعة الميثاق لأن هذا الميثاق يتفق تماما مع توازن القوى القائم فى العالم ، ووجود نظامين اجتماعيين هما الاشتراكية والرأسمالية . ان الميثاق يضمن حيوية الأمم المتحدة ويستجيب لمصالح المحافظة على السلام وتدعيمه .

ان تاريخ وجود الأمم المتحدة ليثبت بطريقة مقنعة ان الطريق نحو النجاح فى نشاطها مقيد باحترام الميثاق والتطبيق المستمر لقرارات مجلس الأمن ، والتوصيات الايجابية لباقي أجهزة الأمم المتحدة . ولذلك يجب علينا نحن الذين نسعى لتدعيم فاعلية الأمم المتحدة ان نكشف الحجاب عن كل الذين يدعون تأييد هذه الفكرة بحجة تحسين مستوى الميثاق .

ان وفد بييلوروسيا كباقي الوفود العديدة الاخرى قد اقتنع اثناء المناقشة السياسية العامة ، انه اثناء مناقشة اى موضوع داخل الامم المتحدة فانه يتعين علينا ان نعمل متحدين ومتضامنين بالنسبة لمشكلة تدعيم السلام والأمن الدوليين ، ونزع السلاح وتصفية الاستعمار ، ومقاومة العنصرية ، والتمييز العنصرى ، والتنمية الاقتصادية وتحرير واحترام قواعد القانون الدولى . فعلى ان نعمل دائما متحدين ومتضامنين ، وأن نستمر فى أعمالنا لمقاومة معسكر الاستعماريين ، ونعمل داخل معسكر المناهضين للامبريالية ، بحيث تتعاون البلاد الاشتراكية والبلاد الخيـر منحاظه والبلاد النامية .

السيد / بوجا (هونغاريا) (الكلمة بالروسية) : اسمحوا لى بأن أتوجه لكم بالتهانيسى الحارة بمناسبة انتخابكم الاجماعى رئيسا لهذه الدورة من الجمعية العامة . ان هذا الاختيار يعتبر تكريما لكل شعوب العالم لبلادكم ، جمهورية الجزائر الشعبية . اننى واثق أن هذه الدورة من الجمعية العامة تحت رئاستكم ، تحت رئاسة رجل دولة ملهى بالتجارب ، سوف يسهم فى تدعيم السلام والأمن ، وفى تسوية المشاكل الدولية التى لاتزال فى انتظار الحلول .

ان المناقشات العامة فى هذه الدورة من الجمعية العامة آخذة فى النهاية وهذا يسهل موقف الذين يتحدثون الآن ، فخلال المناقشات ابدت العديد من الآراء هنا ونحن نتفق معها تماما ، ويبدولنا انه من العبث ان نعالج بالتفصيل كل المسائل التى أشير اليها من ذى قبل . ان وجهة نظر حكومتى بشأن الاحداث العامة ، والموقف الدولى قد أعرب عنها بوضوح تام ، خلال البيان المشترك الهونغارى السوفياتى ، الذى صدر بمناسبة الزيارة التى قام بهما مؤخرا واننى كللت بالنجاح ، ولتى قام بها وفد يمثل الحزب والحكومة المجرية برئاسة جانوس كادار .

وقد كانت هذه الزيارة للاتحاد السوفياتى ، وتعتقد حكومتى ان الموقف الدولى قد تحسن بطريقة واضحة ، كما أصبح الوفاق السمة المميزة للحياة الدولية ، ولكن يجب الا ننسى ان هناك بعض القوى التى تحاول التخفيف من حدة سير هذا الوفاق ، أو تحاول الحد من تطوره .

وتدل محادثات الجمعية العامة التى دارت هنا ، على أن هناك دورا كبيرا فى مجال الوفاق يلقي على عاتق الدول الاشتراكية ، وتطور العلاقات بين الدول الاشتراكية ، والدول الرأسمالية ، وبصفة خاصة بين الاتحاد السوفياتى والولايات المتحدة . ان اجتماع زعماء الاتحاد السوفياتى والولايات المتحدة كان له شأن كبير ليس فقط بالنسبة للعلاقة الثنائية بين هاتين الدولتين ، ولكن أيضا ساعد هذا الاجتماع على حل بعض المشاكل الدولية الهامة . واننا نلاحظ برضاء بالغ ان الرئيس الجديد للولايات المتحدة السيد جيرالد فورد ، قد اعلن أنه يؤيد

سياسة التعايش السلمى ، واننا نأمل فى أن التعاون بين الدول الاشتراكية والدول الرأسمالية ، سوف يستمر ، لصالح الوفاق ، ولحل المشاكل الدولية الكبرى .

ان شعب بلادى يتتبع باهتمام بالغ كل ما يتعلق بتدعيم السلام والأمن فى أوروبا . ويرجع ذلك الى أن تطور الوضع فى أوروبا له أهمية بالغة بالنسبة للسلام العالمى .

ان تحسن الوضع فى أوروبا قد تم لأن دول العالم الرأسمالى قد اعترفت بالموقف الناشئ ، بعد الحرب العالمية الثانية ، كما اعترفت فى مجال القانون الدولى بجمهورية المانيا الديمقراطية ، كما أمكن بعد ذلك إعادة العلاقات بين دول أوروبا الاشتراكية ، وجمهورية المانيا الاتحادية .

ولكن يجب الا ننسى فى هذا المجال أن بعض المجموعات الرجعية تهاجم ممارسات التعاون مع الدول الاشتراكية ، وتشكك فى المساواة التى تحظى بها جمهورية المانيا الديمقراطية فى مجال الحق والقانون ، كما تنتهك الاتفاقيات الرباعية الخاصة ببرلين الشرقية . ان كل هذا لا يتماشى مع الوفاق ويعد مناهضا له .

وفى هذه الأيام الأخيرة ، نجد ان مؤتمر الأمن والتعاون فى أوروبا يواصل أعماله فى جنيف . وان الدعوة لعقد هذا المؤتمر والنتائج المرجوه منه يمكن ان نقيمها ، وان نراها كسمة مميزة تدعم التعاون الدولى ، وذلك طبقا لميثاق الامم المتحدة الذى يعد الخط الرئيسى الذى نسعى الى تحقيقه .

ومع هذا فاننا نجد ان هذا المؤتمر قد اضطر الى مواجهة عقبات شديدة وهناك عقبات أخرى لاتزال فى انتظاره . ان بعض الوفود تحاول نقل انتباه هذا المؤتمر الى مشاكل اخرى سنوية . اننا نعتقد ان مؤتمر الأمن والتعايش الاوروبى لا يتضمن اى مشكلة لا يمكن ان تحل بطريقة مناسبة ، وملائمة للجميع . ولذلك فاننا نأمل جميعا بأن المرحلة الثانية من هذا المؤتمر ، سوف تنتهى أعمالها فى القريب العاجل ، على أن نبدأ المرحلة الثالثة على مستوى أعلى مما سبق .

ان تطور الموقف بطريقة ملائمة في أوروبا فطته بعض الظلال بسبب احداث قبرص ، ان الأوساط المتطرفة في حلف شمال الأطلسي تحاول بشكل او بآخر أن تستخدم قبرص لمصالحها الخاصة ، وان تخلق فيها قواعد عسكرية وهي تبذل المساعي في الوقت الحالي لتقسيم الدولة التي شطرين ، غير معترفة ، وغير آبهة بقرارات مجلس الأمن ، وتحاول هذه الدول أن تجد حلاً لهذه المشكلة ، ولكن أى حل ؟

ان بلادى تدين انتهاكات الميثاق ، وبيادىء الأمم المتحدة ، فمنذ البداية كنا نؤيد إعادة الحقوق الشرعية لحكومة قبرص ، وذلك تطبيقاً لقرارات مجلس الأمن وقراراته الخاصة بسحب القوات الأجنبية من الدولة ، ان احترام سيادة واستقلال ووحدة أراضي قبرص ، وعدم انحيازه شىء يجب ان يكون مؤكداً .

ان حكومة هنغاريا توافق تماما على اقتراحات الاتحاد السوفياتى الخاص بعقد مؤتمر دولى تحت رعاية الأمم المتحدة يوضع القرارات الخاصة بضمان وجود قبرص كدولة مستقلة . ان منظمة الأمم المتحدة عليها ايضا ان تبذل كل جهودها لتصفية هذه المشكلة بطريقة مناسبة ، وفي أسرع وقت ممكن . ان وفد بلادى قد أيد في هذا الصدد ادراج مسألة قبرص في جدول اعمال الدورة الحالية للجمعية العامة للأمم المتحدة ، وسوف تشترك بلادى في دراسة هذه المشكلة . ولقد طرأت تغييرات مواتية في أوروبا . فنرى مثلا ان الحكومة البرتغالية قد قطعت علاقاتها بالماضى المشين ، وتحاول الآن ان تتعاون في المجال الدولى ، واليونان قد رأت كيف فشلت حكومة الزمرة العسكرية التي نظمت انقلابات قبرص . ان الحكومة القبرصية الأخيرة قد اتخذت بعض المبررات التي تدل على أن السياسة الخارجية لهذه الدولة قد اخذت تتغير ، وتتحسن . واننا نحى هذه الجهود .

منذ عام ونصف تم التوقيع على اتفاقية وقف الحرب ، واعادة السلام الى فيتنام . وقد اتخذت بعض الخطوات في سبيل تنفيذ هذه الاتفاقية التي لها أهمية تاريخية ، ولكننا نجد أن العديد من بنود هذا الاتفاق ظلت بلا تنفيذ ، فمنذ يناير عام ١٩٧٣ حتى الان فان قوات سايجون

تشن عمليات هجومية ، كما أن صوت الأسلحة لم يصمت لفترة من الفترات ، والهجمات تتوالى على هذه المناطق ويقوم جيش سايجون بحرق القرى ، وإجبار الالاف من الرجال على الحياة خارج بلادهم ، ويعانون العديد من الظلم فى السجن .

ان اللجنة الدولية للاشراف على سايجون لاتمارس اى نشاط خاصة وان حكومة سايجون ترفض ان تمنح الحكومة المؤقتة فى فيتنام الجنوبية حق الحصانة الدبلوماسية ، والمزايا التى تمنحها اياها اتفاقية باريس ، والتى تم الاعتراف بها فى العرف الدولى الدبلوماسى وهذا شىء لازم حتى تتمكن هذه اللجنة من ممارسة اعمالها . وفى ظل هذه الظروف جميعا ، نجد أن اللجنة العسكرية الثنائية الاطراف لايمكن ان تمارس اعمالها . وبذلك نجد انه فى مجال الممارسة لايمكن أن تقوم لجنة الاشراف بممارسة اعمالها بطريقة جيدة .

وعلى العكس من ذلك نجد الحكومة الثورية المؤقتة لجمهورية فيتنام الجنوبية قد اتخذت مبادرات وتتخذ دائما المبادرات لتنفيذ وتحقيق اتفاقية باريس ، والدليل على ذلك الاقتراح المكون من ست نقاط والذى قدم فى ٢٢ آذار - مارس ١٩٧٤ .

ان حكومة جمهورية المجر الشعبية تدين بشدة التطلعات التى تبديها حكومة سايجون ، والقوة الخارجية المؤيدة لها والتى تدعمها ، وتطالب بتنفيذ كل نقاط اتفاقية باريس .

واننا نعتقد ان منظمة الأمم المتحدة عليها أن تظهر موقفا مماثلا بالنسبة لجميع الاطراف فى فيتنام الجنوبية الذين وقعوا على هذا الاتفاق ، فليس ثمة شك اننا يجب ان نعمل على أن تضمن حقوق الحكومة الثورية لفيتنام الجنوبية، وان تمنح حق المراقب فى منظمة الأمم المتحدة .

وان حكومة هنغاريا قد لاحظت برضا بالبالغ التقدم فى مجال لاوس وتصفية الخلافات فى لاوس. اما بالنسبة لكبوديا فاننا نؤيد النضال البطولى الذى يخوضه الوطنيون فى كمبوديا ضد زمرة لون نول . اننا نعتقد ان كمبوديا يمكن ان تمثل بطريقة شرعية فى منظمة الأمم المتحدة ، وذلك عن طريق الحكومة الملكية المتحدة لكبوديا .

ان تصفية نزاع الشرق الأوسط بطريقة عادلة قد بدأ فقط ، وفيما يتعلق بنا فاننا نقدر تماما ، وبطريقة جيدة الاجراءات الايجابية ايا كان منبعها اذا كان من شأنها تصفية الخلافات

فى الشرق الاوسط ، ولكننا ندين هنا نوايا تجميد الوضع الحالى أو الوضع الراهن او تلتك النوايا التى تحاول عرقلة التصفية ، وتحاول استمرار التوترات فى منطقة الشرق الاوسط . ومن الطبيعى ان نشك فى أن هناك بعض الذين يحاولون نسف مؤتمر جنيف. ان تصريحات رئيس وزراء اسرائيل قد اعلمتنا ان الحكومة الاسرائيلية تحاول فصل الدول العربية ، وفصل وحدتها ، وبذلك فهى تعارض المحادثات المتعددة الاطراف ، وتترح بدلا من ذلك محادثات ثنائية الاطراف . ومعنى تحاول تحقيق ذلك باستمرار تسليحها ، وبصفة خاصة بالقيام بعمليات استفزاز مسلحة . ان اسرائيل تلعب بالنار وهذا شىء له خطورته ، وانا استمرت هذه المناورات فانه لا يمكننا ان نستبعد نشوب قتال جديد فى منطقة الشرق الأوسط ، ومن ثم فان حكومة هنجاريا تدين الأعمال الاسرائيلية وتحديدها لقرارات مجلس الأمن .

ان احدى المسائل الرئيسية لمشكلة الشرق الأوسط هى المحافظة على الحقوق القومية المشروعة للشعب العربى الفلسطينى . وان حكومتى كانت من الحكومات التى قامت بالمبادرة لصالح حل المشكلة الفلسطينىة ، ومناقشة هذه النقطة كنقطة منفصلة فى جدول أعمال الجمعية العامة . واعتقد اننا يمكن أن نتوصل الى حل هذه المشكلة .

ان التصفية العادلة لمشكلة الشرق الأوسط تجد عقبه امامها الا وهى اتجاه الرجعيين الى بث النزاعات بين الدول العربيه واعدائها الحقيقيين اى الدول الاشتراكية. ولكننا نجد فى الواقع أنه لا يمكن حل مشكلة الشرق الأوسط بدون مشاركة الدول الاشتراكية .

واننا نعتقد ان القوى المناضلة من أجل اقامة سلام عادل ودائم فى منطقة الشرق الاوسط يجب أن تطالب بالاشتراك فى مؤتمر السلام فى جنيف ، لأن الظروف الحالية تجعل من هذا المؤتمر المكان المناسب لتصفية هذه المشاكل .

ان حكومة هنجاريا قد اشتركت فى تقديم اقتراح بان يدرج فى جدول أعمال هذه الدورة انسحاب كل القوى الاجنبية المرابطة فى جنوب أفريقيا تحت راية الامم المتحدة . ان حكومتى

تؤيد الجهود التي تبذلها جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية لاعادة توحيد بلادها بطريقتة سلمية . وان حكومتى تأمل فى أن الأمم المتحدة سوف تسهم فى الاخرى وبطريقة مناسبة فى حل هذه المشكله ، ان الأمم المتحدة لن توافق بعد ذلك على استغلال علم الأمم المتحدة بهذة الطريقة . واننا نأمل فى أن المنظمة سوف تسهم فى سحب القوات الاجنبية من جنوب كوريا .

ان هناك جهودا ايجابية تهدف الى اقامة نظام للأمن فى أوروبا . ونجد فى ذلك أنه من المفيد أن نطبق الاجراءات المناسبة فى مناطق اخرى من العالم ، حتى نضمن أمن الشعوب التى تعيش فى هذه المناطق . وفى هذه الناحية نجد أنه من المهم ان نأخذ باقتراح الاتحاد السوفياتى باقامة نظام للأمن الجماعى فى آسيا .

ان الشعب الهنغارى يدرك شعور الشعوب التى تناضل من أجل استقلالها الوطنى . واننا نشعر بسعادة لأنه بعد نضال ايجابى فان المستعمرات البرتغالية آخذة الآن فى نيل استقلالها ، ولكن لايسعنا ان ننسى ان العديد من الشعوب لا تزال تعيش تحت نير الاستعمار ، وانها تناضل حتى الان من أجل الحصول على حريتها . ففى العديد من المناطق نجد أن هناك تمييز عنصرى ، ونعتقد انه من واجب منظمة الأمم المتحدة أن تساعد النضال التحررى الذى تخوضه هذه الشعوب ، وان نقضى بذلك على كل اشكال التفرقة والتمييز العنصرى .

ومن المضرى أن نشير هنا الى أن موقف دول أمريكا اللاتينية بشأن عدد من المشاكل الدولية يقترب من موقف الدول الاشتراكية ودول عدم الانحياز . ان العديد من دول أمريكا اللاتينية قد اخذت تعيد علاقاتها مع كوبا ، وهى دولة اشتراكية ، وتعلن استعدادها لرفض اجراءات التمييز التى تقف عسرة فى سبيل استقلالها وفى سبيل سيادتها .

فمنذ عام وقع انقلاب فى شيلى اذ قامت زمرة من الفاشيين بقلب نظام الحكم الوطنى فى شيلى ، وقد بذلت الديكتاتورية العسكرية كل ما فى جهدها لتدعيم موقفها فى شيلى . ونجد أن هناك اضطهادات تمارسها هذه الحكومة ضد الزعماء الحقيقيين لشيلى ، الذين يفكرون بطريقة ديمقراطية . والعديد من الابرياء قد زج بهم فى السجون او فى المعتقلات . وهناك أحكام جماعية بالاعدام . واننا نجد أن الحكومات والمنظمات فى العالم كله اخذت تحتج ضد عدم الشرعية والبربرية التى تمارسها الحكومة الشيلية .

ان الشعب والحكومة المجرية يدينون الحكومة العسكرية الشيلية ، ويطالبون بوضع حد لهذه الممارسات اللانسانية ، ويطالبون باطلاق سراح الابرياء الذين زج بهم فى السجون . فان هذه الأعمال كلها لاتدين الشعب الشيلى فحسب ، بل تعرقل اجراءات الانفراج الدولى أيضا .

ان الأحداث الدولية تدل على أن اجراءات الانفراج السياسى قد تقدمت بطريقة كبيرة . بيد اننا نجد ان الانفراج السياسى يجب ان يستكمل بانفراج عسكرى ايضا ، فبدلك فقط سوف يمكن لهذا الانفراج ان يكون مستقرا ، ويعيدا عن أى هجمات . ومن المهم فى هذا الصدد أن نجد وأن نوقف من سباقى التسلح .

وهناك بعض الاجراءات الهامة التى اتخذت فى هذا الصدد . فقد كانت هناك بدايئة مشجعة فى ابرام اتفاق بين حكومتى الاتحاد السوفياتى والولايات المتحدة للحد من استعمال الأسلحة النووية . وان حكومتى ليحدها الأمل فى توقع نتائج جديدة للمحادثات السوفياتية الأمريكية فى هذا الصدد .

وسواء بالنسبة للجمعية العامة ، او بالنسبة للجمعيات الدولية الأخرى ، فانها جميعا تعطى اهتماما خاصا لمشكلة نزع السلاح النووى ، ومنع استخدام الأسلحة النووية الى الأبد . ورفض استخدام القوة او اللجوء الى القوة او التهديدات باللجوء الى القوة . ان احترام الشبروط الواردة فى التصريح الذى تمت الموافقة عليه فى الدورة السابعة والعشرين فى هذا الصدد تعد اسهاما فى تدعيم السلام فى العالم .

ان الدورة الطارئة السادسة للجمعية العامة قد اكدت بطريقة لاشك فيها الاقتراح الذى تقدم به الاتحاد السوفياتى الذى ينص على تخصيص نسبة ١٠ ٪ من الميزانية العسكرية للـ دول الاعضاء الدائمة فى مجلس الأمن .

ان حكومة الاتحاد السوفياتى قد اتخذت مبادرة جديدة ان لفتت انظار الجمعية العامة ، وانظار الرأى العام العالمى لمشكلة اذا لم تحل فانه قد ينجم عنها نتائج غير متوقعة بالنسبة للنبيئة ، وقد تمنع تطور الانسانية جمعاء بطريقة مناسبة . اننا نؤمن بأنه بفضل التفهم ، وبفضل تدعيم الدول الأعضاء فى منظمة الأمم المتحدة ، فسوف يتم ابرام اتفاقية دولية تمنع تلوث البيئية ، واستخدامها لأفراض عسكرية .

ان الحكومة الهنفارية تعتقد انه من الضرورى ان ننفذ الاقتراح الخاص بعقد مؤتمر دولى لنزع السلاح . واللجنة الخاصة للمؤتمر العالمى لنزع السلاح قد انتهت أعمالها فى هذا الصدد ،

وأعدت تقريرها الخاص في ٣١ أيلول / سبتمبر الماضي وقدمته لموافقة الجمعية العامة عليه ، ونجد أن
أغلبية الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة قد أعربت عن رأيها وقد اتضح ان القلة فقط هي
التي عارضت عقد هذا المؤتمر ، ونعتقد انه يجب علينا ان نتخذ الاجراءات المناسبة لعقد هذا
المؤتمر .

ان مفاوضات فيينا الخاصة بالحد المتبادل من الاسلحة ومن القوات المسلحة في وسط
أوروبا نجد أن بعض أوساط حلف شمال الاطلسي لا تأخذ في اعتبارها المبدأ الذي تمت الموافقة
عليه الا وهو مبدأ الامن المتوازي ، ويحاولون الحصول على مزايا لصالحهم فقط على حساب دول
حلف وارسو ، ولا شك أن هذا يعرقل التوصل الى اتفاق في هذا الصدد . ان ابرام اتفاق في
هذا الصدد سيعتبر هام للغاية ، ذلك لأنه يحسن المناخ السياسي في أوروبا ، ويسمح بابرام
اتفاقيات مماثلة بشأن مناطق اخرى من القارة الاوربية .

لا شك أن الدورة الطارئة السادسة لمنظمة الأمم المتحدة ، التي ناقشت مشاكل المـــواد
الأولية ، ومشاكل التنمية قد قطعت خطوة الى الامام في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية .
ان حاولت ان تدرس شتى مشاكل الاقتصاد الدولي واتخاذ الاجراءات المناسبة لحل هذه المشاكل .
وانني أود أن أعلن هنا أن الحكومة الهنغارية مستعدة للتعاون في سبيل تنفيذ الاجراءات المناسبة
التي وافقت عليها الدورة السادسة الطارئة للجمعية العامة .

اعتقد ان على أن اتحدث هنا عن بعض الاخطاء الاخرى التي تهدد الوفاق الدولي .
اننا مقتنعون تماما ان اجراءات الوفاق والانفراج لا يمكن ان تعرقل أكثر من ذلك لأنه مجال النضال
من أجل السلام والامن ، ومن أجل التعاون الوثيق بين الشعوب فهناك المجتمع الاشتراكي ،
وحركات التحرر الوطنية ، والدول النامية التي التزمت على طريق التقدم ، ودول عدم الانحياز ،
وكل الدول المحبة للسلام ، والعمال في الدول الرأسمالية يعطون جميعا من اجل تحقيق هذه
الأهداف . ان سياسة الدول الرأسمالية المتقدمة التي تضع في اعتبارها الواقع الدولي ، لها
أهمية بالغة في هذا المجال لانه ليس ثمة شك في أن اتحاد كل هذه العناصر وكل هذه القوى
سوف يجعل من الانفراج الدولي شيئا لا يمكن العودة فيه ، شيئا سوف يتحقق الى الابد . وبالتالي

سوف يجعل من الانفراج الدولي شيئا لا يمكن العودة فيه ، شيئا سوف يتحقق الى الأبد .
وبالتالى ، ولكل هذه الأسباب ، فاننا لانشارك بأى حال من الاحوال مع وجهات النظر التى
تقول بأن الانفراج ليس الا ظاهرة مؤقتة آخذة فى النهاية او فى الانتهاء .

ان التصريح الذى أدلى به مندوب الصين فى هذا المجال ، لا يغير من الوضع شىء ،
فان مندوب الصين قد اخذ يسب الحكومات الاشتراكية والاتحاد السوفياتى ، ولم يتقدم بأى اقتراح
بناءً ، والجميع يدرك الآن أن هذا التصرف لا يخدم إلا أعداء الانفراج .

ان حكومة هنفاريا الشعبية ان تحقق آمال شعبها ، وتعمل مع باقى الدول الاشتراكية ،
تشارك فى الجهود الرامية الى تدعيم السلام والأمن الدوليين .

ان حكومتى تعطى أهمية كبيرة لتطورات العلاقات الثنائية بين جمهورية المجر الشعبية
والدول ذات النظم الاجتماعية المختلفة . واننا نعطى أهمية كبيرة على تطوير العلاقات الاقتصادية
خاصة وأن هذه العلاقات قائمة على حسن التبادل القائم على العدل . ان حكومة بلادى تحاول
القضاء على كل العقبات والتمييزات التى تحد من تطور العلاقات الاقتصادية بين جميع الشعوب .

ان ممثلى جمهورية هنفاريا يبذلون مساعى واسعة فى مجال مؤتمر الأمن الاوروبى ، وفى
مبادرات فيينا الخاصة بالحد من القوات المسلحة ، وفى محادثات جنيف ، وفى لجنة نزع
السلاح . ففى كل مكان يعمل وفدنا بنظر روح من التفاهم حتى نصل الى اتفاق بأسرع وقت ممكن .

ان جمهورية هنفاريا التى وافقت على الاشتراك فى نشاط لجنة الاشراف على فيتنام بناً
على طلب الأطراف المعنية فى هذا النزاع قد تعهدت بالتعاون مع الاعضاء الثلاثة الاخرين فى هذه
اللجنة لتنفيذ اتفاقيات باريس . كما ورد فى اتفاقيات باريس حتى يسود السلام فى فيتنام الجنوبية .
وان جمهورية هنفاريا الشعبية مصممة على خدمة هذه الأفراض وتحقيقها ولن تخضع لأى ضغط
من الضغوط يهدف الى تحويلها عن هذا السبيل .

ان جمهورية هنفاريا الشعبية لها علاقات طيبة مع الدول العربية المناضلة من أجل قضيتها
العادلة . اننا اصدقاء لهؤلاء الشعوب ، وسوف نقف معهم فى النضال والدفاع عن حريتهم
وعن استقلالهم ، ومساعدتهم فى مرحلة التشييد السلمى .

ان حكومتى تؤيد الحركة التى مارستها دول عدم الانحياز ، وترحب بأن هذه الحركة

اخذت تناضل ضد اعداء تنمية الدول النامية ، وتناضل من أجل السلام والتقدم ، وتناضل ضد الامبريالية وحلفائها . وان هنغاريا تؤيد جهود دول عدم الانحياز .

لقد سبق أن أشرت في هذا البيان الذى أدلى به الى أنه فى الاونة الاخيرة نجد أن الدور الذى تقوم به منظمة الأمم المتحدة يأخذ فى التزايد ، والأسباب الرئيسية لذلك تكمن فى أن منظماتنا حققت مرحلة من التنمية اصبحت بمقتضاها قادرة على القيام بدور ايجابى ، وأصبحت قادرة على الاسهام فى التسوية السياسية للنزاعات التى تنشب ، والتى تنطوى على تهديدات بالتحول الى أزمات .

ان جمهورية هنغاريا تؤيد المبادرة التى اتخذت بهدف تحقيق الاهداف التى وردت فى ميثاق الأمم المتحدة ، ومع ذلك فاننا نعترض على تلك المقترحات التى وردت ومنها محاولة تعديل الميثاق ، مما ينقص من فاعلية الأمم المتحدة .

وحتى أنهى هذا التصريح أود أن أقول هنا باسم حكومتى أنه ليشرفنا ويشرف حكومتى أن أحيى وفود دولتين جديدتين انضمتا الى الأمم المتحدة الا وهما جمهورية بنغلاديش الشعبية وجمهورية فينيا بيساو . وان حكومة بلادى قد وافقت دائما على قبول هاتين الدولتين فى الأمم المتحدة بعد أن انتزعتا استقلالهما بعد صراع طويل ، وبعد أن حملتا السلاح ولاشك انهما الآن اصبحتا دولا مستقلة . اننا نؤمن جميعا بأن هذه الدول سوف تمارس دورا نافعا فى مجال منظمة الأمم المتحدة .

اننى احيى ايضا انضمام جمهورية فرينادا الدولة الجديدة التى تعتبر من دول أمريكا اللاتينية . واننى آمل لهذه الدول ان تواصل ازدهارها .

(رفعت الجلسة فى تمام الساعة ١٣/٥)